إستراتيجية ترامب ونظرية "فخ ثيوسيديدس" مع الصين

محمد مكرم بلعاوي*

* رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط، فلسطين

ملخص: تتناول الدراسة سياسة ترامب تجاه الصين في ضوء نظرية «فخ ثيوسيديدس»، التي تشير إلى احتمال اندلاع صراع بين قوة صاعدة وأخرى مهيمنة. اعتمد ترامب سياسة المواجهة المباشرة، من خلال حرب تجارية شاملة، وقيود على التكنولوجيا الصينية، وتشويه صورة الصين عالميًا. وذلك من خلال فرض تعريفات جمركية غير مسبوقة، واتهام بكين بسرقة الملكية الفكرية، وهذا أدّى إلى تصعيد التوترات بين البلدين. بالإضافة إلى الضغط على الحلفاء للحد من علاقاتهم مع الصين، في حين ردّت الأخيرة بتوسيع تحالفاتها.

الكلمات المفتاحية: ترامب، أمريكا، الصين، العلاقات الدولية، الحرب التجارية.

Trump's Strategy and the "Thucydides Trap" Theory with China

MOHAMMAD MAKRAM BALAWI*

ORCID NO: 0009-0007-8049-7772

ABSTRACT: *The study examines Trump's policy toward China in light of the "Thucydides Trap" theory, which suggests a potential conflict between a rising power and an established one. Trump adopted a confrontational approach through a comprehensive trade war, restrictions on Chinese technology, and efforts to tarnish China's global image. This included the imposition of unprecedented tariffs and accusations against Beijing of intellectual property theft, leading to heightened tensions between the two countries. He also pressured U.S. allies to curb their relations with China, while China responded by expanding its alliances.*

* President of the Asia and Middle East Forum, Palestine

Keywords: *Trump, America, China, International Relations, Trade War.*

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
73 - 92

Received Date: 02 / 04 / 2025 • Accepted Date: 11 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-005

مقدمة

برز مع عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى السلطة، الكثير من التكهنات والتساؤلات عن الكيفية التي سيتعامل بها مع الصين، خصوصًا أنّ فترته الأولى شهدت حربًا تجارية مثّلت محطة مهمّة في علاقة بلاده مع الصين، ووضعت هذه العلاقة على خط المواجهة، ورغم محاولات خلفه/ سلفه جو بايدن تلطيف التعبير عن هذه المواجهة باستخدام كلمة منافس لوصف الصين بدل من خصم، ولكنّ الثابت على كل حال أن هذه العلاقة في تدهور مستمر، رغم كل المحاولات الصينية لإعادة هذه العلاقة إلى السكة التي سارت عليها منذ لقاء الرئيس نيكسون والزعيم ماو تسي تونغ في بداية السبعينيات من القرن الماضي.

لم يكد يتسلّم ترامب منصب الرئاسة حتى أعلن عن مجموعة من الإجراءات لتحقيق شعار حملته الانتخابية «جعل أمريكا عظيمة مجددًا»، وعلى رأسها فرض مجموعة كبيرة من الجمارك والضرائب، التي تهدف إلى دعم الموازنة الأمريكية بتريلونات الدولارات، بحسب زعمه، تخسرها الحكومة نتيجة تساهلها بفرض جمارك على بضائع الدول الأخرى اعتمادًا على مبدأ المعاملة بالمثل، ومحاولة تعديل ميزان المدفوعات المائل بشدة إلى الخارج، كما تهدف إلى جعل منتج الشركات الأمريكية والأجنبية التي تستهدف السوق الأمريكي المغري، أكثر كلفة من إنتاجها في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما سيدفعها إلى نقل مصانعها إلى داخل الولايات المتحدة، وهذا سيخلق فرص عمل أكثر يستفيد منها المواطنون الأمريكيون.

صحيح أن هذه الإجراءات لم تقتصر على الصين، بل شملت مجموعة كبيرة من حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها وعلى رأسها كندا، إلا أنّ الجمارك الأقسى استهدفت الصين، وأشعلت حربًا تجارية حقيقية بين الطرفين، وهذا ولّد قناعة عند الكثيرين أنّ هذه الإجراءات بحق الصين لا تقتصر على البعد الاقتصادي، بل تستهدف الصعود الصيني برمته، وترمي إلى تعويق تحوّل الصين إلى منافس حقيقي يمكن أن يقصي أمريكا عن زعامة العالم.

وفي هذا السياق، ستحاول هذه الورقة دراسة العلاقة في ظل نظرية «فخ ثيوسيديدس»، والإجابة عن الأسئلة الآتية: هل إستراتيجية ترامب ستؤدي إلى التصادم مع الصين؟ وكيف سيكون شكلها؟ وهل ستنجح؟ وماذا سيترتب عليها؟ومن خلال

رصد المواقف الأمريكية والصينية وتحليلها تهدف هذه الورقة إلى الوصول إلى فهم مجموعة من الأهداف وإدراكها، أهمها فهم المزاج السائد بين الساسة الأمريكيين تجاه الصين، وموقفهم من الصعود الصيني، وهل تشكّل سياسة ترامب تجاه الصين استمرارًا لسياسات أسلافه من الرؤساء الأمريكيين أم لديه إستراتيجية مختلفة؟ وما أهم ملامح هذه الإستراتيجية؟ وكيف تواجه الصين هذه الإستراتيجية؟ وما مآلات هذه المواجهة؟

الصين في أعين السياسيين الأمريكيين

تصاعد الإجماع في السنوات الأخيرة بين السياسيين الأمريكيين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على اعتبار الصين التهديد الجيوسياسي الأول للولايات المتحدة، وهو التحوّل الذي يُعزَى إلى نظرية «فخ ثيوسيديدس»، التي صاغها عالم السياسة الأمريكي غراهام أليسون.[1]

تستند هذه النظرية إلى التاريخ القديم، حيث لاحظ المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس أن صعود قوة جديدة (أثينا) وخوف القوة القائمة (أسبرطة) من فقدان هيمنتها أدّيا إلى نشوب حرب، ويحذر أليسون من أن الولايات المتحدة قد تواجه مصيرًا مشابهًا إذا لم تُدِر علاقتها مع الصين بحذر.[2]

وهذا تحوّل واضح عن مراحل سابقة كانت العلاقة فيها توصف بـ«المعقدة» أو «التكاملية»، إذ صنّفت إدارة ترامب، ومن ضمنها وزارة الدفاع (البنتاغون)، الصين منافسًا استراتيجيًّا رئيسًا، إلى جانب روسيا، وعدّتها «التهديد الأكبر للقرن الحادي والعشرين»، وشكّلت هذه النظرة أرضية مشتركة حتى بين خصوم ترامب السياسيين من الديمقراطيين، وهذا يعكس توجّهًا عامًّا داخل المؤسسة الأميركية بأن «احتواء الصين» هو أولوية إستراتيجية.[3]

من بين الشخصيات البارزة في هذا التوجه، يبرز إلبريدج كولبي، نائب وزير الدفاع الأمريكي للسياسات، ويُعرف بكونه من أبرز الداعين إلى التركيز على التهديد الصيني، حيث صرح بأن «الصين هي التهديد الخارجي الأول لأمريكا، بدون منازع»، كما دعا إلى إعادة توجيه الموارد العسكرية الأمريكية نحو آسيا، وبخاصة في ظل التوترات المتزايدة حول تايوان.[4]

من جهة أخرى، عبّر جون راتكليف، المدير السابق للاستخبارات الوطنية، عن قلقه العميق من التهديد الصيني، وفي تصريحات له، وصف الصين بأنها «أعظم تهديد

للديمقراطية والحرية في العالم منذ الحرب العالمية الثانية»، مشيرًا إلى أن الصين تسعى إلى الهيمنة على الولايات المتحدة والعالم اقتصاديًّا وعسكريًّا وتكنولوجيًّا.[5]

تجلى هذا الإجماع في تشديد السياسات الاقتصادية والتجارية، والدعائية والدبلوماسية، بل والعسكرية، حيث دعمت الإدارات الأميركية الأخيرة تعزيز التحالفات الآسيوية، وزيادة الوجود العسكري في المحيط الهادئ، وتضييق الخناق على الشركات الصينية الرائدة.

أهم ملامح إستراتيجية ترامب تجاه الصين

رغم أن التوتر الأميركي الصيني ليس بجديد، إلا أنّ ترامب قدّم نقلة نوعية حادة من حيث الأسلوب والمضمون، فبينما اعتمد أسلافه، مثل باراك أوباما وجورج بوش الابن، على نهج «الاحتواء الناعم» أو «الإشراك الإستراتيجي»، نجد أن ترامب تبنّى سياسة المواجهة المباشرة والعلنية، فوصف الصين علنًا بأنها «عدو اقتصادي وعدو سياسي»، وشنّ أول حرب تجارية كبرى منذ عقود، ووضع تعريفات جمركية غير مسبوقة، وقاد حملة ضد شركات صينية، مثل «هواوي»، مستخدمًا شعارات مثل «الاستقلال الاقتصادي» و«استعادة السيطرة».[6]

وعلى عكس أوباما، الذي حاول خلق توازن بين التعاون والمنافسة، فإنّ ترامب اعتمد على العزل الاقتصادي، والضغط على الحلفاء، وربط الأمن بالتجارة بشكل فجّ، وهذا جعله صاحب توجّه جديد يختلف جوهريًّا عن الإدارات السابقة.ويمكن رصد أهم ملامح إستراتيجية ترامب تجاه الصين من خلال التصريحات المتنوعة لترامب وبقية المسؤولين الأمريكيين والسياسات التي تتبعها إدارته في هذا الملف، لا على الصعيد الاقتصادي فقط، بل على كل الصعد، ومنها: الإعلامية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية، التي يميزها جميعًا ضغط غير مسبوق، أخرج الصين من سياستها الخجولة إلى سياسة أكثر وضوحًا وحِدّة، وهذا يعكس أنّ الصين تأخذ هذه الإجراءات على محمل الجد.

الحرب التجارية

بدأت الحرب التجارية فعليّا عام 2018 في ولاية ترامب الأولى، حين فرضت واشنطن تعريفات جمركية على واردات صينية بقيمة 34 مليار دولار، متهمة بكين حينها بسرقة الملكية الفكرية وممارسات تجارية غير عادلة، وردت الصين برسوم مماثلة على المنتجات الأميركية.[7]

وفي يونيو من العام ذاته، فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على واردات صينية بقيمة 50 مليار دولار، مستهدفةً منتجات تتعلق بخطة «صُنع في الصين 2025» التي تهدف إلى تعزيز الصناعات التكنولوجية الصينية، تحت مسوّغ الردّ على «سرقة الملكية الفكرية الأمريكية» و«نقل التكنولوجيا القسري».[8]

> قضت منظمة التجارة العالمية بأن الرسوم الجمركية الأمريكية على الصين تنتهك القوانين الدولية، معتبرةً أن الولايات المتحدة لم تقدّم مسوّغات كافية لهذه الإجراءات

وتوسعت هذه التعريفات تدريجيًّا لتشمل سلعًا بقيمة تزيد على 360 مليار دولار، وهذا أدّى إلى تراجع حجم التجارة بين البلدين، حيث انخفضت الصادرات الأمريكية إلى الصين بنسبة 16% في عام 2019، بينما تراجعت الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة بنسبة 12%.

وردّت الصين بفرض رسوم جمركية على واردات أمريكية، وهذا أدّى إلى تصعيد الحرب التجارية بين البلدين، وفي عام 2020، قضت منظمة التجارة العالمية بأن الرسوم الجمركية الأمريكية على الصين تنتهك القوانين الدولية، معتبرةً أن الولايات المتحدة لم تقدّم مسوّغات كافية لهذه الإجراءات.[9]

ومع فوزه بولاية ثانية أعاد ترامب تأكيد سياساته التجارية ضد الصين، وزاد من فرض الرسوم الجمركية العالية عليها التي يرى أنها «أعظم شيء تحقّق اختراعه على الإطلاق»، فيما أدت سياساته إلى تصعيد التوترات مع بكين، والتأثير سلبًا في الأسواق العالمية والاقتصادين الأمريكي والصيني، وزيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي.

ومع بداية ولايته الثانية عام 2025، شهدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين تصعيدًا غير مسبوق، أثّرت بشكل كبير في الاقتصاد العالمي، حيث فرضت إدارته في فبراير 2025، رسومًا جمركية إضافية بنسبة 10% على الواردات الصينية، وهذا رفع الرسوم الإجمالية على بعض السلع إلى أكثر من 100%.[10] تسببت هذه السياسات في هزات اقتصادية كبيرة، منها انخفاض التجارة الثنائية، وتراجع ثقة المستثمرين، وتقلبات في أسواق المال، وارتفاع أسعار الذهب، كما تأثرت سلاسل التوريد العالمية، وبخاصة في التكنولوجيا والطيران، بينما اضطرت شركات متعددة لنقل خطوط إنتاجها خارج الصين والولايات المتحدة.

وتراجعت أسهم شركات التكنولوجيا الكبرى مثلNvidia؛ بسبب القيود على صادرات الرقائق الإلكترونية، كما ارتفعت التكاليف؛ لتضرّر سلاسل التوريد العالمية، وبخاصة في قطاعات التكنولوجيا والطيران، وهذا زاد من حالة عدم اليقين في الأسواق.[11]

فيما ردّت الصين بفرض رسوم تصل إلى 125% على السلع الأمريكية، ورفعت دعاوى ضد واشنطن في منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى حظر واردات طائرات بوينغ، وفرضت قيودًا على تصدير المعادن النادرة، التي تُعدّ ضرورية لصناعات التكنولوجيا المتقدمة.[12]

وأعلنت استعدادها «للقتال حتى النهاية إذا كانت الحرب هي ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية»، سواء جمركية أم تجارية أم أيّ نوع آخر من الحروب، وضد ما وصفته بـ«الهيمنة والتنمّر»، مؤكدة أن الضغط والتهديدات ليست الطريقة الصحيحة للتعامل معها.

جاء ذلك في منشور للسفارة على منصة «إكس»، الأربعاء، عقب رفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرسوم الجمركية على الصين من 10 بالمئة إلى 20 بالمئة، بدعوى «الإخفاق في مكافحة الفنتانيل» من قبل بكين.[13]

وأعادت السفارة الصينية في بكين نشر تصريحات لمتحدث وزارة الخارجية الصينية لين جيان قال فيها: «إذا كانت الولايات المتحدة تريد حقًّا حل مشكلة الفنتانيل، فإن الشيء الصحيح الذي يجب القيام به هو التشاور مع الصين، ومعاملة بعضنا بعضًا على قدم المساواة».وأضاف: «أما إذا كانت الحرب هي ما تريده الولايات المتحدة، سواء كانت حرب رسوم أم حربًا تجارية أم أي نوع آخر من الحروب، فنحن مستعدون للقتال حتى النهاية».

حرب التكنولوجيا

لم تقتصر المواجهة على التجارة، بل امتدت إلى التكنولوجيا، حيث فرضت إدارة ترامب قيودًا صارمة على الشركات الصينية، على رأسها هواوي، وحرمتها من الوصول إلى التكنولوجيا الأميركية، وهذا أجبرها على تطوير نظامها «Harmony OS».[14] كما منعت لجنة الاستثمار الأميركية في عام 2018، عمليات استحواذ شركات صينية كبرى بدعوى تهديد الأمن القومي، مثل صفقة Ant Financial وMoneyGram.[15]

واتهمت إدارة ترامب كذلك، شركات التكنولوجيا الصينية الكبرى، مثل هواوي و ZTE، بتهديد الأمن القومي الأمريكي، وأدرجت وزارة التجارة الأمريكية في عام 2018، هواوي على «قائمة الكيانات»، وهو ما منعها من الوصول إلى التكنولوجيا الأمريكية، ومن ذلك الرقائق الإلكترونية والبرمجيات، وهذا قيّد وصولها إلى التكنولوجيا الأمريكية، وقد أدى ذلك إلى تعطيل سلاسل التوريد لهذه الشركات، حيث اضطرت هواوي إلى بيع علامتها التجارية الفرعية «Honor» في عام 2020 للبقاء في السوق.

وردًّا على هذه القيود، أعلنت هواوي تطوير نظام التشغيل الخاص بها «Harmony OS» ليكون بديلاً لنظام أندرويد، وسعت إلى تعزيز سلاسل التوريد المحلية لتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية، كما كثفت الصين استثماراتها في قطاع أشباه الموصلات، حيث زاد الاستثمار بنسبة 30% في عام 2020.[16]

نتيجة هذه السياسة، اضطرت العديد من الشركات إلى نقل خطوط إنتاجها إلى دول أخرى؛ لتجنب التعريفات الجمركية، كما دفعت هذه السياسات الصين إلى تسريع جهودها في تطوير التكنولوجيا المحلية، وتقليل الاعتماد على الموردين الأجانب، أمّا على الصعيد العالمي، فقد أدت الحرب التجارية إلى اضطرابات في سلاسل التوريد، وارتفاع أسعار بعض السلع، وهذا أثّر في المستهلكين والشركات في مختلف الدول.

التوترات الدبلوماسية والتحالفات المضادة

مع اشتداد الصراع بين واشنطن وبكين، زادت إدارة ترامب من ضغوطها على الحلفاء الآسيويين؛ للحدّ من تعاونهم مع الصين، مستخدمة التهديد بالعقوبات والرسوم الجمركية، بوصفها وسيلة ضغط، وربط الإعفاءات الجمركية بشروط تتعلق بالتعامل مع بكين.

بالطبع، تدرك الولايات المتحدة، أن الصين تَعُدّ قارة آسيا وبخاصة جنوب شرق القارة عمقها الإستراتيجي ومنطقة نفوذ أمنها القومي، والركيزة الأساسية في مشروعها الإستراتيجي مبادرة «الحزام والطريق»، والشراكات الإستراتيجية مع هذه الدول تضمن لها ممرًّا آمنًا ومستقرًّا لبضائعها نحو المحيط الهندي والأسواق العالمية.

ووفقًا لتقرير نشرته وكالة بلومبرج، نقلاً عن مصادر مطلعة على الأمر، يفيد بأن إدارة ترامب تستعد للضغط على الدول التي تسعى إلى تخفيض الرسوم الجمركية أو الإعفاءات من الولايات المتحدة إلى الحدّ الأدنى؛ بشرط تقليص هذه الدول علاقاتها

التجارية مع الصين، وهذا يشمل تهديدات بفرض عقوبات مالية على الدول التي تستمر في التجارة مع بكين، وهو ما يُجبر الحلفاء على اتخاذ موقف واضح في النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين.[17]

كما تمارس الولايات المتحدة ضغوطًا على دول مثل فيتنام وتايلاند، التي تُعَدّ ممرات رئيسة للصادرات الصينية، للحد من دورها في تسهيل التجارة الصينية، ضمن إستراتيجية تهدف إلى تقليص نفوذ الصين في سلاسل التوريد العالمية. ردّت بكين بتوسيع تحالفاتها، ولاسيّما في جنوب شرق آسيا، وتعزيز مبادرة «الحزام والطريق»، وحذّرت الدول من إبرام اتّفاق اقتصادي والدخول في صفقات تجارية مع الولايات المتحدة على حسابها، وأنها ستتخذ إجراءات مضادة بطريقة حازمة ومتبادلة، من جانبها أكدت وزارة التجارة الصينية استعدادها لاتخاذ إجراءات انتقامية قوية إذا جرى المساس بمصالحها، مع إعلان نيتها تعزيز التضامن مع باقي الدول.[18]

بينما زار الرئيس الصيني شي جين بينج عدة دول في المنطقة؛ لإبرام اتفاقيات إستراتيجية، خلال شهر أبريل 2025، في خطوة تهدف إلى تعزيز العلاقات الإقليمية ومواجهة الضغوط الأمريكية على تلك الدول وإجراء مفاوضات تجارية، معلنًا أن بلاده «تهدم الجدران» وتوسع دائرة شركائها التجاريين وسط الخلاف التجاري.

وتحاول الولايات المتحدة ضرب العلاقات التجارية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، وتشكّل تهديدات ترامب مخاطر كبيرة بالنسبة لها، وبخاصة التجارة الثنائية الضخمة التي تجمع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) مع كل من الصين والولايات المتحدة.

وتُعَدّ رابطة (آسيان) أكبر شريك تجاري للصين، حيث سيصل إجمالي قيمة التجارة إلى 234 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2025، فيما بلغ إجمالي التجارة بين الرابطة والولايات المتحدة نحو 476.8 مليار دولار في عام 2024، وفقًا للأرقام الأميركية، وهذا يجعل واشنطن رابع أكبر شريك تجاري لها.[19]

وتعرضت ست دول في جنوب شرق آسيا لرسوم جمركية تتراوح بين 32% و49%، وهذا يهدد الاقتصادات المعتمدة على التجارة، التي استفادت من الاستثمار من الرسوم التي فرضها ترامب على بكين في ولايته الأولى. تُعقّد هذه السياسات العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها، حيث تُجبرهم على اتخاذ قرارات صعبة قد تؤثر في مصالحهم الاقتصادية والسياسية، في الوقت نفسه، تُصعّد الصين من لهجتها التحذيرية، وهو ما يزيد من حدة التوترات الدبلوماسية في الساحة الدولية.

تشويه الصورة الدولية للصين

سعت الولايات المتحدة إلى تصوير الصين على أنها تشكّل تهديدًا عالميًّا، وذلك في عهد دونالد ترامب؛ خلال ولايته الأولى، وامتدادًا إلى عودته في ولايته الثانية، واتبعت سياسة ممنهجة لإساءة صورتها على الساحة الدولية، في إطار إستراتيجية شاملة لاحتواء صعودها، وعملت واشنطن على تصوير الصين بوصفها تهديدًا للأمن القومي، حيث عدّت إدارة ترامب بكين «التهديد الأكبر للقرن الحادي والعشرين»، وكرّرت ذلك في خطابات رسمية وتقارير الأمن القومي. ببنما صنّف البنتاغون الصين منافسًا إستراتيجيًّا رئيسًا، إلى جانب روسيا، وركّز على ضرورة تعزيز الاستعداد العسكري لمواجهتها، خصوصًا في قضايا تايوان وبحر الصين الجنوبي، كما أُدرجت شركات صينية مثل Huawei وZTE على «قوائم سوداء» بدعوى تهديدها للأمن القومي الأميركي، وجرى تضييق وصولها إلى التكنولوجيا الغربية.[20]

واستخدم ترامب جائحة كوفيد19- أداة لتشويه الصين، حيث أصرّ مرارًا على تسمية فيروس كورونا بـ«الفيروس الصيني» أو «فيروس ووهان»، في محاولة لربط الفيروس مباشرةً بالصين وتحميلها المسؤولية، وأطلقت إدارته حملة إعلامية ضد بكين في مؤسسات دولية، مثل منظمة الصحة العالمية، متهمة الصين بـ«إخفاء الحقائق» و«التضليل المتعمد».[21]

كما اتّهمت إدارة ترامب الصين بتصدير نموذجها القمعي للرقابة الرقمية إلى دول أخرى، وزعمت أنها تسعى إلى فرض نموذج «الدولة المراقبة» عالميًّا، ودعمت مبادرات لـ«الإنترنت النظيف»؛ لعزل الصين رقميًّا، ومنعها من التأثير في شبكات البنى التحتية العالمية.

تسببت هذه الحملات في تدهور صورة الصين في عدد من الدول الغربية، لكن في الوقت ذاته، دفعت بكين إلى تكثيف جهودها لتحسين صورتها من خلال «دبلوماسية اللقاحات»، وتعزيز تحالفاتها الاقتصادية والثقافية، وبخاصة مع دول الجنوب العالمي، حيث قدمت مساعدات طبية خلال جائحة كوفيد19- إذ قدمت اللقاحات والمساعدات الطبية لأكثر من 150 دولة، كما سعت إلى إثبات وجودها في المؤسسات الدولية، وطرح مفاهيم مثل «مجتمع المصير المشترك للبشرية» بوصف ذلك محاولة لتحسين صورتها عالميًّا.

كما أظهرت الصين أنها ليست لاعبًا اقتصاديًّا فحسب، بل فاعل دبلوماسي دولي، يسعى إلى إعادة رسم شكل النظام العالمي خارج العباءة الغربية، وعزّزت وجودها في المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وطرحت مبادرات مثل: «مجتمع المصير المشترك للبشرية»؛ لتعزيز خطابها الدولي.[22]

ومن خلال المبادرات الدولية: الاقتصادية والسياسية والثقافية، عملت الصين إلى تحسين صورتها ومواجهة الدعاية الأمريكية، وعزّزت مكانتها الدولية، ليس بوصفها قوة اقتصادية فقط، بل بوصفها فاعلاً ثقافيًّا ودبلوماسيًّا يسهم في تشكيل النظام العالمي متعدد الأقطاب أيضًا. وتُعَدّ مبادرة «الحزام والطريق» باعتبارها مبادرة تسعى إلى تحسين البنية التحتية، وتعزيز الروابط التجارية بين آسيا وإفريقيا وأوروبا- من أبرز السياسات الخارجية التي تستخدمها الصين لتعزيز صورتها الدولية وتحسينها، حيث انضمت إليها أكثر من 140 دولة حتى أوائل 2024، وفي مارس 2023، قدّم الرئيس الصيني شي جين بينغ «مبادرة الحضارة العالمية»، التي تهدف إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب قائم على الاحترام المتبادل بين الحضارات.[23] تشمل المبادرة تعزيز التبادل الثقافي، وتوسيع برامج التبادل الشبابي، ومنح تأشيرات دخول بدون رسوم لمواطني عدة دول، منها: فرنسا وألمانيا وإيطاليا، لتعزيز القوة الناعمة للصين.

الإستراتيجية الصينية: من الكُمون إلى المواجهة

بدأت الولاية الثانية لترامب وهي أكثر استعدادًا مما كانت عليه في 2018، بعد أن عدّلت إستراتيجياتها الاقتصادية، ووسّعت تحالفاتها، وعزّزت صناعاتها المحلية، بينما عملت الصين خلال السنوات الماضية على الاستفادة قدر الإمكان من تجربتها مع الولاية الأولى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب والاستعداد لعودته للبيت الأبيض، في وقت يرى فيه البعض أن سياسات ترامب ستساعد الصين على تعزيز نفوذها الدولي، خاصة مع سياساته المتشددة تجاه الحلفاء الأوروبيين ودول الجنوب العالمي.

الاستعداد الاقتصادي والتكنولوجي

سعت الصين إلى مواجهة جولة جديدة من الحرب التجارية وتصاعد الضغوط والاقتصادية خلال ولاية ترامب الثانية قبل تنصيبه رئيسًا، من خلال تعديل إستراتيجياتها الاقتصادية، وتطوير قطاع التكنولوجيا والطاقة الخضراء وتعزيز نفوذها الإقليمي، واتخاذ إجراءات لمحاولة تجاوز العقوبات الأميركية، من خلال تخفيف القيود النقدية وزيادة الدعم المالي للحكومات المحلية، بالإضافة إلى خفض أسعار الرهن العقاري لتحفيز شراء المساكن.[24]

عملت الحكومة الصينية على تغيير إستراتيجيتها الاقتصادية، وتنفيذ سياسات اقتصادية تحفيزية بهدف زيادة دور السوق المحلي، ومحاولة تحقيق التوازن بين إدارة تحديات الداخل والخارج، مع تقليل المخاطر المحتملة على الاقتصاد الصيني، وعلى صعيد الشركات الاقتصادية، عملت الصين على تنويع شركائها التجاريين لتقليل تأثير العقوبات، من خلال تقليل اعتمادها على السوق الأميركي الذي يُعدّ حاليًّا أكبر أسواقها، وتعزيز علاقاتها التجارية مع دول أخرى، خاصة في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، وتعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ودول آسيا وإفريقيا.

وترى الصين أن سياسات ترامب تجاه الاتحاد الأوروبي، التي تضمنت فرض رسوم جمركية، والضغط على حلف الناتو، ومحاولة إضعاف التكتل الأوروبي، توفر فرصًا كبيرة لتعزيز نفوذها اقتصاديًّا وإستراتيجيًّا، وتدفع الاتحاد للبحث عن بدائل تجارية خارج السوق الأميركي، وكانت الصين الخيار الأبرز، حيث زادت الاستثمارات الصينية في أوروبا، خصوصًا في البنية التحتية والطاقة، فيما دفع تراجع الثقة الأوروبية في السياسات الأميركية الصين لتعزيز استخدام عملتها في التعاملات التجارية مع أوروبا، وهذا يقلّل

من هيمنة الدولار، كما أن الشركات الأوروبية التي واجهت تعقيدات تجارية مع الولايات المتحدة، مثل شركات السيارات الألمانية، أصبحت أكثر ميلاً لتعزيز أعمالها في السوق الصينية.

تعزيز الحضور الدولي

تسعى بكين في إطار تعزيز نفوذها، إلى توسيع تحالفاتها الدولية، عبر مبادرة الحزام والطريق، حيث استثمرت خلال العقدين الماضيين أكثر من 400 مليار دولار في مشروعات البنية التحتية والتمويل في إفريقيا وآسيا، كما استثمرت الصين بشكل واسع في أوروبا، خاصة في البنية التحتية والطاقة، واستفادت من التوتر بين واشنطن وبروكسل لتعزيز مكانتها في السوق الأوروبية، في حين اتجه الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاته الاقتصادية مع بكين وسط تصاعد العداء الأميركي.[25] بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الدولار الأميركي، عبر تطوير أنظمة مالية بديلة وتعزيز دور العملات المحلية داخل منظمة بريكس، التي أُنشِئت كرد فعل على العقوبات والعراقيل التي يفرضها الغرب للحد من صعود الاقتصادات الناشئة، وتعزيز التعاون بين الدول النامية، بينما أنشأت منظمة بريكس بدعم صيني «بنك التنمية الجديد» (NDB) الذي يتيح للدول الأعضاء تمويل مشروعاتها التنموية، وتقليل اعتمادها على الأنظمة المالية التقليدية التي يسيطر عليها الغرب.[26]

بالإضافة إلى ذلك، تواصل بكين التصنيع التكنولوجي المستقل، بوصف ذلك ردًّا مباشرًا على العقوبات الأميركية التي استهدفت شركات مثل هواوي، وتيك توك، والشركة الدولية لصناعة أشباه الموصلات (SMIC) المملوكة، والاستثمار بكثافة في البحث والتطوير لتعزيز قدراتها التكنولوجية، مع التركيز على تقنيات مثل (5G)، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، وقد أشار تقرير صادر عن الأكاديمية الصينية للعلوم إلى أن «الصين تستثمر بكثافة في البحث والتطوير لتجاوز أي محاولات أميركية لاحتوائها تقنيًّا»، وبدوره، صرح وزير التجارة الصيني قائلاً: «لا يمكن لأي قوة خارجية إيقاف تقدم الصين التكنولوجي». كما أطلقت بكين كذلك برامج تكنولوجية منافسة، أبرزها: برنامج «ديب سيك»، الذي تسبّب بخسائر هائلة في السوق الأميركي، وعُدَّ نقطة تحوّل في الحرب التكنولوجية بين القوتين.[27] لم تقتصر الصدمة على قلة التكاليف، بل كانت المفاجأة الكبرى أن هذا البرنامج المنافس لأقوى البرامج الأميركية، جرى تطويره بمعالجات قليلة العدد نسبيًّا على يد كفاءات

صينية خالصة، وجرت إتاحته على شبكة الإنترنت مجانًا، وهو ما كسر عمليًّا الاحتكار الأميركي لهذا السوق الواعد، وأعلن دخول الصين سوق المنافسة في عالم التكنولوجيا المتقدمة.

استخدام بريكس أداة لمواجهة الغرب

برزت مجموعة بريكس، التي أسستها الصين وروسيا والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا، بوصفها منصة اقتصادية وسياسية تسعى إلى تحدي الهيمنة الغربية، بدعم صيني مباشر، وأنها رد فعل مباشر على العقوبات والعراقيل التي يفرضها للحد من صعود الاقتصادات الناشئة.[28] ويُنظَر إلى هذا التحالف بكونه رافعة إستراتيجية للدول النامية في وجه الهيمنة الغربية، ولاسيّما مع تصاعد الدعوات داخله نحو بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب.

وتؤدّي الصين دورًا محوريًّا في تحويل بريكس إلى منصة لمواجهة الهيمنة الغربية، إذ تسعى من خلال مبادرات مثل «الحزام والطريق» إلى ترسيخ حضورها العالمي، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين أعضاء المجموعة، وتحاول تقليل الاعتماد على الدولار الأميركي، وتوسيع نطاق التعامل بالعملات المحلية.

هذه التحركات، رغم طابعها الاقتصادي، تُقرأ في الغرب، وبخاصة في واشنطن، باعتبارها خطوات ذات أبعاد سياسية تهدف إلى تقويض الهيمنة الأميركية على النظام المالي الدولي، وأداة لتعزيز نفوذ الصين في دول الجنوب العالمي، وهذا قد يُضعف التحالفات الغربية التقليدية، ويطرح نموذجًا اقتصاديًّا بديلاً، يشكل تحديًا لهيمنتها؛ وبخاصة الاقتصادية، خصوصًا مع دعوات الصين وروسيا خلال قمة المنظمة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الدولار، وإجراء تعديلات على أنظمة الدفع عبر الحدود بين دول المجموعة البريكس بهدف تجاوز النظام المالي العالمي الذي تهيمن عليه أميركا بالأساس وأوربا.

وينظر ترامب بعدائية شديدة إلى المنظمة، وعبّر بشكل واضح خلال ولايته الرئاسية الثانية، عن رفضه القاطع لمشروع بريكس، معتبرًا إياها تهديدًا مباشرًا لهيمنة الدولار الأمريكي على النظام المالي العالمي، ومحذرًا من أن أي محاولة لتقويض الدولار ستشكل ضربة قاسية للاقتصاد الأميركي.

وهدّد ترامب بفرض تعريفات جمركية بنسبة 100% على واردات دول بريكس إذا

مضت في إنشاء عملة موحدة بديلة للدولار، وفي مقابلة مع «سي إن بي سي» في مارس/ آذار 2024، شدّد ترامب على أن الحفاظ على الدولار بوصفه عملة احتياطية عالمية أمر غير قابل للتفاوض.[29]

ووصف في مقابلة مع تاكر كارلسون، تحالف الصين وروسيا بأنه «خطأ إستراتيجي» ارتكبته الإدارات السابقة، مؤكدًا عزمه على «تفكيك هذا التحالف».

ولم يكتف ترامب بالتصريحات، بل صعّد باتجاه فرض رسوم جمركية بنسبة 10% على جميع الواردات باستثناء كندا والمكسيك، إلى جانب تعريفات إضافية على 60 دولة، بينها دول بريكس، فيما وصفه بـ«إعلان الاستقلال الاقتصادي» للولايات المتحدة.[30]

وفي مقابل هذا التصعيد، أكدت الصين أن مجموعة بريكس «لا تستهدف أي طرف ثالث» وليست موجهة ضد أحد، بل تسعى إلى «التعاون المفتوح والشامل والمربح للجميع»، وبخاصة الدول النامية.[31]

ولا يمكن فصل صعود مجموعة بريكس عن التغيرات الجيوسياسية الأوسع التي يشهدها العالم، فالمجموعة لم تعد مجرد تكتل اقتصادي، بل باتت تعبّر عن توجه أيديولوجي نحو استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي بعيدًا عن الهيمنة الغربية.

وتحاول الصين بالتعاون مع روسيا بشكل خاص تحويل بريكس إلى بديل حقيقي للمنظومات الغربية، مثل مجموعة السبع (G7)، من خلال توسيع العضوية، كما حدث بانضمام دول مثل مصر والسعودية مؤخرًا، وتطوير آليات تمويل مستقلة، على رأسها بنك التنمية الجديد الذي يسعى إلى توفير تمويل دون شروط سياسية.[32]

وتتعامل إدارة ترامب مع هذا التحول على أنه تحدٍّ إستراتيجي يتجاوز الاقتصاد إلى تهديد للنفوذ العالمي الأميركي، ومع تتبع تصريحات ترامب وإجراءاته بعد فوزه بولاية رئاسية الثانية يمكن التأكد أن المواجهة مع مجموعة بريكس قد تتصاعد، خاصة إذا استمرت الدول الأعضاء في مساعيها لإنشاء عملة بديلة للدولار، كما أن التهديدات بفرض رسوم جمركية وعقوبات اقتصادية قد تؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية والمالية بين الولايات المتحدة ودول بريكس، وهو ما قد يؤثر في الاستقرار الاقتصادي العالمي.

ويُخشَى أن يؤدي هذا الاستقطاب المتزايد إلى انقسام عالمي أشد وضوحًا بين كتلتين اقتصاديتين، في وقت تعاني فيه الأسواق عدم استقرار، وتباطؤًا في سلاسل التوريد، وقد يجد العالم نفسه أمام مرحلة جديدة من «الحرب الباردة الاقتصادية»، ولكن بأسلحة نقدية وتجارية، لا عسكرية.

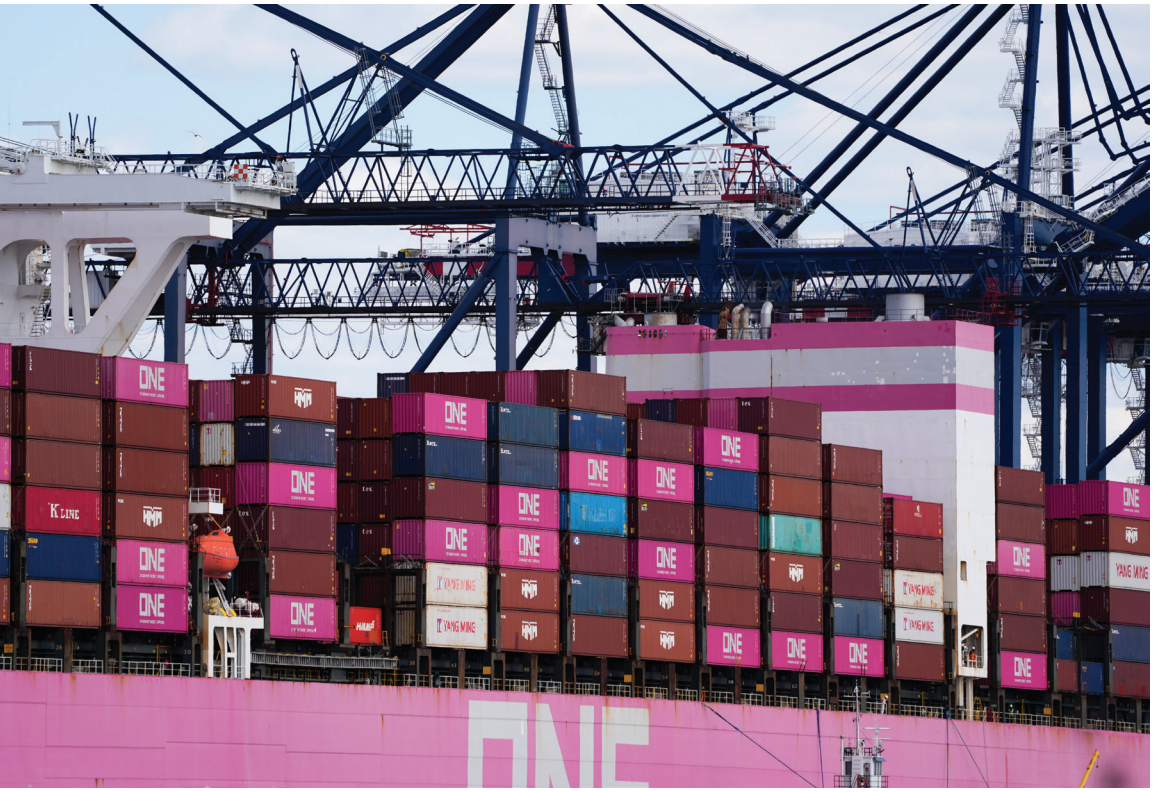

احتمال المواجهة العسكرية

رغم انخفاض احتمال اندلاع حرب مباشرة، فإن التوتر المتصاعد حول تايوان يثير قلقًا عالميًّا، خاصة مع تعزيز الولايات المتحدة وجودها العسكري في المحيط الهادئ، وتوسيع التعاون مع اليابان وتايوان، مقابل تسلح صيني متسارع، وقد تؤدي عودة ترامب إلى البيت الأبيض إلى مزيد من التصعيد، خصوصًا إذا تكررت الاستفزازات حول السيادة الصينية، وهو ما يمكن أن يسرّع من الانزلاق نحو مواجهة مفتوحة، ولو غير مباشرة، بين العملاقين.

علمًا أنّ واشنطن تعمل على تعزيز وجودها العسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ومن ذلك تحديث قيادتها العسكرية في اليابان إلى مقر قيادة قتالي، وتوسيع التعاون الدفاعي مع حلفائها مثل اليابان وتايوان، ففي أبريل 2025، أطلقت الولايات المتحدة مناورات «بالكيتان» العسكرية المشتركة مع الفلبين، بمشاركة أكثر من 14,000 جندي أمريكي وفلبيني، شملت تدريبات لإسقاط الطائرات بدون طيار باستخدام

صواريخ «ستينغر» في زامباليس، وهي محافظة تواجه بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، كما تم نشر نظام صواريخ مضادة للسفن من طراز «NMESIS» في جزيرة باتان الفلبينية، بالقرب من تايوان، لتعزيز القدرة على منع الوصول والسيطرة البحرية، أمّا في اليابان، فقد أعلنت الولايات المتحدة عن خطة لإعادة هيكلة قيادتها العسكرية هناك، لتصبح «قيادة مشتركة» تهدف إلى تعزيز التنسيق مع القوات اليابانية، بعد محادثات أمنية رفيعة المستوى في طوكيو في يوليو 2024، حيث وصف وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن التحديث بأنه «أحد أهم التطورات في تاريخ تحالفنا».[33]

من جانبه، حذر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية من خطط الولايات المتحدة لإنشاء قواعد عسكرية ووحدات صاروخية في اليابان والفلبين «في حالة حدوث طارئ في تايوان»، مؤكدًا أن بكين «تعارض بشدة استخدام قضية تايوان كذريعة لزيادة الانتشار العسكري في المنطقة».[34]

إستراتيجية الدفاع الدبلوماسي

أكدت الصين أنها «لن تقبل التهديدات»، ورفعت دعاوى ضد واشنطن في منظمة التجارة العالمية، وحذّرت من أن الضغط الأميركي لن ينجح، وقبل تنصيب ترامب رئيسًا للولاية الثانية، حاول الرئيس الصيني شي جين بينغ توضيح موقف بلاده من العلاقة مع الولايات المتحدة بشكل لا لبس فيه واضعًا خطوطًا حمراء للعلاقة، وانعكس ذلك في خطاباته وتصريحاته المتعددة في بعض القمم الدولية، مثل «بريكس» و«بريكس بلس» ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) وقمة العشرين.

وتحدّث الرئيس الصيني بوضوح عن خطوط حمراء للعلاقة بين البلدين لا يجوز تجاوزها، تشمل قضية تايوان وملف حقوق الإنسان ومسار التنمية الصينية، ولعل أبرز إعلان لتلك الخطوط وشكل العلاقة، كان في لقاء جمعه مع الرئيس الأميركي جو بايدن في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي 2024، على هامش الاجتماع 31 لقادة اقتصادات منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) في عاصمة بيرو ليما، وأكد أن سياسة «احتواء الصين» محكوم عليها بالفشل.[35]

يُعَدّ جون ميرشايمر، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة شيكاغو، من أبرز المنتقدين لسياسة الاحتواء، وفي مقابلة مع مجلة «نيويوركر»، أشار إلى أن السياسة الأمريكية في أوروبا الشرقية تقوض قدرتها على التعامل مع التهديد الأكثر خطورة والمتمثل في الصين، مؤكدًا ضرورة «التركيز المكثف على الصين» والعمل على إقامة علاقات ودية مع روسيا يوصف ذلك جزءًا من إستراتيجية موازنة القوى ضد الصين.[36]

من جانبه، يرى الاقتصادي جيفري ساكس أن سياسة الاحتواء الأمريكية تجاه الصين كانت «فكرة ساذجة وخطيرة»، وفي مقابلة مع صحيفة «جلوبال تايمز»، أكد أن هذه السياسات لم تؤدِّ إلا إلى تصعيد التوترات وتقويض الرفاهية الاقتصادية العالمية، داعيًا إلى العودة إلى التعاون بين الولايات المتحدة والصين.[37]

كما أشار ساكس في مقابلة مع برنامج «ديموقراسي ناو» إلى أن الولايات المتحدة بدأت منذ عام 2014 في إعادة تصوير الصين على أنها عدوّ، معتبرًا أن هذا التحول في السياسة الأمريكية كان نتيجة «القلق الأمريكي من تراجع نفوذها العالمي».[38]

الخلاصة

شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين خلال عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تحولات جذرية، وشكّلت علامة فارقة في مسار العلاقات بين البلدين، وتحولت العلاقة من شراكة اقتصادية معقّدة إلى عداوة جيوسياسية صريحة، تبنّت إدارته نهجًا تصادميًّا حادًّا مع بكين، أعاد تشكيل التحالفات العالمية، وفتح بابًا واسعًا أمام صراع إستراتيجي عالمي جديد، بات يهدد استقرار النظام الدولي برمّته.

وتبنّت إدارة ترامب سياسة خارجية قائمة على «الانكفاء الاقتصادي» وفرض العزلة التجارية والتكنولوجية على الصين، وتمثلت هذه السياسة في فرض تعريفات جمركية مرتفعة، وتقييد الاستثمارات الصينية، وملاحقة شركات التكنولوجيا، إلى جانب تصعيد حاد في ملفات أخرى شديدة الحساسية، مثل الأمن، والدبلوماسية الدولية، وتعزيز التحالفات ضدها.

وقد تحوّل توصيف الصين في الخطاب الأميركي الرسمي من «شريك اقتصادي معقّد» إلى «خصم جيوسياسي وعدوّ أول»، وكان الهدف المعلن من هذه السياسات هو تقليص العجز التجاري، وحماية الأمن القومي، وتعزيز الهيمنة الأميركية في النظام العالمي، إلا أن النتيجة كانت تصعيدًا غير مسبوق في التوترات، وارتدادات سلبية طالت الاقتصاد العالمي، وهددت السلم الدولي، بخاصة في جنوب شرق آسيا.

في هذا السياق، يؤكد العديد من المحللين أن سياسة الاحتواء لم تنجح في كبح صعود الصين، بل على العكس، أسهمت في تعزيز مكانتها العالمية، ويُشير هؤلاء إلى أن الصين تجاوزت بالفعل مرحلة «فخ ثيوسيديدس»، حيث تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي وتكنولوجي كبيرين من دون الدخول في صراع مباشر مع الولايات المتحدة.

ويبدو أن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، لم يعد خلافًا تجاريًّا عابرًا، بل تحوّل إلى صراع بنيوي على شكل النظام الدولي في العقود المقبلة، ومع استمرار ترامب في سياسته العدوانية فإن العالم يتجه نحو مرحلة جديدة من الاستقطاب، تُشبه «الحرب الباردة»، لكن بأسلحة اقتصادية وتجارية وتكنولوجية بدلاً من العسكرية.

ووفقًا لنظرية «فخ ثيوسيديدس»، التي ترى أن صعود قوة عظمى جديدة غالبًا ما يقود إلى مواجهة مع القوة المهيمنة القائمة، فإن سياسات ترامب لم تسعَ فقط إلى إبطاء صعود الصين، بل إلى تكثيف التوترات الدولية وزيادة احتمالات الصراع، مع إصرار الإدارة الأميركية على تعزيز هيمنتها من خلال عزل الصين اقتصاديًّا وتقنيًّا.

لكن على الرغم من هذه الجهود، تمكنت الصين من تعزيز مكانتها العالمية، محققة نموًّا اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا ملحوظًا، وهذا يشير إلى أنها ربما تكون قد تجاوزت بالفعل «فخ ثيوسيديدس» من دون الانجرار إلى مواجهة عسكرية مباشرة.

ويبدو أن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تتجه نحو صراع بنيوي طويل الأمد، يشبه «حربًا باردة» جديدة، لكن بأدوات اقتصادية وتكنولوجية بدلاً من الأسلحة التقليدية.

الهوامش والمراجع:

1. Graham Allison, «The Thucydides Trap: Are the U.S. and China Headed for War?», Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University.
2. Graham Allison, «Destined for War: Can China and the United States Escape Thucydides's Trap?», The Atlantic, September 2015.
3. واشنطن بوست. «إستراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب تُظهر تحولاً حادًا تجاه الصين.» The Washington Post، 18 ديسمبر 2017.
4. الجزيرة نت. «لِم لا تستطيع أميركا مواجهة الصين وحدها؟». 15 نوفمبر 2024.
5. سكاي نيوز عربية. «مدير الاستخبارات الوطنية الأميركية يكشف أكبر تهديد لبلاده». 4 ديسمبر 2020.
6. ABC News. «10 مرات هاجم فيها ترامب الصين وعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة». 3 نوفمبر 2015.

7. BBC News. «China hits back after US imposes tariffs worth $34bn.» 6 July 2018.

8. Office of the United States Trade Representative (USTR), USTR Issues Tariffs on Chinese Products in Response to Unfair Trade Practices, 15 June 2018.

9. وكالة الأنباء الكويتية (كونا). «الصين: الرسوم الأمريكية تنتهك قواعد منظمة التجارة العالمية.» 5 أبريل 2025.

10. العين الإخبارية. «رسوم إضافية بـ10%.. ترامب يجدّد الحرب التجارية مع الصين.» 2 فبراير 2025.

11. الجزيرة نت. «إنفيديا تفقد 279 مليار دولار من قيمتها السوقية خلال ساعات.» 4 سبتمبر 2024.

12. الشرق الأوسط. «الصين تلعب بورقة المعادن النادرة في حربها التجارية ضد الولايات المتحدة.» 15 أبريل 2025

13. الأناضول. «الصين تعلن استعدادها «لأي نوع من الحروب» ضد واشنطن بعد زيادة الرسوم». 5 مارس 2025

14. Moon, Louise, and Chad Bray. «Donald Trump's Huawei ban is a more severe threat to global economy than trade war tariffs, economists say.» South China Morning Post, 24 مايو 2019.

15. Reuters, U.S. blocks MoneyGram sale to China's Ant Financial on national security concerns,4 January 2018

16. الجزيرة نت. «هواوي تعلن نظام هارموني المستقل بالكامل». 28 نوفمبر 2024

17. القدس العربي. «الصين تعارض عقد أي صفقات بين أمريكا ودول أخرى على حسابها». 21 أبريل 2025

18. Independent عربية. «الصين «تعارض بشدة» الصفقات التجارية المضرة بمصالحها». 21 أبريل 2025

19. United States Trade Representative. «U.S. Trade with the ASEAN Countries (2024).» Office of the United States Trade Representative, 2024.

20. Federal Communications Commission (FCC). «FCC Designates Huawei and ZTE as National Security Threats.» 30 June2020.

21. الأناضول. «3 مرات في ساعة: ترامب يصف كورونا بـ «الفيروس الصيني». 18 مارس 2020.

22. شبكة الصين. «مجتمع مصير مشترك للبشرية»: رؤية صينية تسعى إلى تحقيق نمو عالمي مشترك. 17 أكتوبر 2022

23. صحيفة الأخبار. «مبادرة الحضارة العالمية: تعزيز التعلم المتبادل بين الحضارتين الصينية واللبنانية». 26 حزيران 2023

24. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. « حمائية ترامب: لماذا تتحول الصين نحو سياسة نقدية «متساهلة» في 2025؟». يناير 2025

25. الجزيرة نت. «الصين تتوسع في أفريقيا وهذه الشبكة المعقدة من الشركات تحمي نفوذها» 20 نوفمبر 2024.

26. الشرق الأوسط. ««بنك التنمية الجديد» لتعزيز الجهود في دول «البريكس»». 31 أغسطس 2024

27. BBC.
«كل ما تحتاج معرفته عن «ديب سيك»، الثورة الصينية التي تتحدى التكنولوجيا الأمريكية». 29 يناير 2025

28. سكاي نيوز عربية. «بريكس: من فكرة إلى عملاق اقتصادي». 22 أكتوبر 2024

29. العربية. «ترامب يهدد دول «بريكس» برسوم جمركية بنسبة 100% إذا تخلت عن الدولار». 31 يناير 2025

30. الشرق. يوم التحرير«: ترمب يعلن فرض «رسوم جمركية مضادة» على عشرات الدول». 2 أبريل 2025

31. روسيا اليوم. «شي جين بينغ: العلاقات الصينية الروسية قوية وليست موجهة ضد طرف ثالث». 22 أكتوبر 2024

32. الأناضول. « 4 منها الأقرب: 8 دول عربية تطلب الانضمام إلى «بريكس»». 15 أغسطس 2023

33. عربي بوست. «ما قصة القيادة العسكرية الجديدة التي ستنشئها أمريكا في اليابان لمواجهة الصين؟». 28 يوليو 2024

34. Euronews.
«واشنطن تخطط لإنشاء قواعد عسكرية ونشر وحدات صاروخية في الفلبين واليابان لمواجهة الخطر الصيني». 25 نوفمبر 2024

35. الميادين. «لقاء بين بايدن وشي جين بينغ: للحفاظ على قناة اتصال استراتيجية لإدارة العلاقة بشكل مسؤول». 17 نوفمبر 2024

36. John Mearsheimer, «Why John Mearsheimer Blames the U.S. for the Crisis in Ukraine,» The New Yorker, March 1, 2022.

37. Jeffrey Sachs, «Containing China through an economic war is a terrible and naïve idea,» Global Times, November 2023.

38. Jeffrey Sachs, «Dangerous U.S. Policy & West's False Narrative Stoking Tensions with Russia, China,» Democracy Now!, August 30, 2022.